

المحاضرة الثالثة (مادة الانتساب) الفرقة الثانية _قسم الا
جتماع (الطلاب المنتسبون)
الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة
في دراسة مشكلة البطالة

- أولاً - النظريات الاقتصادية:
1- النظريات الكبرى.
2- النظريات الصغرى.
3- التحليل المنهجي للنظريات الاقتصادية.

مقدمة :

لا شك أن تطور العلوم الاجتماعية ومن ثم المداخل والاتجاهات النظرية والمنهجية قد ارتبط بتطور المجتمع من جانب، وبتطور المشكلات الاجتماعية من جانب آخر، الأمر الذي يؤكد على أن تطور هذه الاتجاهات النظرية والمنهجية المتباينة قد جاء استجابة للتطورات والتحوليات التي يشهدها الواقع الاجتماعي وما تفرزه تلك من المشكلات الاجتماعية المتداخلة من حيث : عواملها وأسبابها وأبعادها. فالتطورات الاقتصادية التي شهدتها المجتمعات الإنسانية عبر مراحل تاريخية مختلفة، قد أسهمت بدرجات متفاوتة في ظهور اتجاهات نظرية ومنهجية في مجال علم الاقتصاد لدراسة وفهم وتحليل تلك المشكلات، والكشف عن عواملها وأبعادها المختلفة. ومن ثم ظهرت تفسيرات متباينة في مجال علم الاقتصاد، بعضها انطلق من فرضيات ومسلمات محددة ركزت على تفسير تلك المشكلات اعتمادا على متغير واحد أو عدة متغيرات، وقد أطلق على تلك التفسيرات "النظريات الاقتصادية الصغرى"، ومن ثم عزلت تلك النظريات المشكلات الاقتصادية عن سياقها الاجتماعي والسياسي والأيدولوجي من ناحية، كما عزلتها أيضا عن سياقها العالمي من ناحية أخرى. في حين ظهرت اتجاهات أخرى تناولت تلك المشكلات من منظور أوسع "النظريات الاقتصادية الكبرى" حيث انطلقت من مسلمات وفرضيات أخرى مختلفة، ومن ثم توصلت الدراسات التي تبنت تلك الاتجاهات النظرية المتباينة إلى نتائج مختلفة. وإذا كان هذا الأمر يعد واضحا على الصعيد الاقتصادي، فمما لا شك فيه أنه يعد أكثر وضوحا على الصعيد السوسيولوجي. حيث شهدت النظرية الاجتماعية منذ ظهور علم الاجتماع تباينا واختلافا واضحا في الاتجاهات النظرية والمنهجية.

من هذا المنطلق، يمكننا أن نميز بين اتجاهين نظريين أساسيين في علم الاجتماع العام قد شكلا الإطار الفكري والنظري لهذا العلم منذ نشأته، كما أنهما - ما زالا - يمثلان الروافد الفكرية للاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في ميدان هذا العلم. هذان الاتجاهان هما : **الاتجاه المحافظ والاتجاه الراديكالي**. وعلى الرغم من الاختلافات الجوهرية بين الاتجاهين من حيث : المسلمات الفكرية والأساليب المنهجية التي انطلق منها كل من هذين الاتجاهين، إلا أن كل اتجاه منهما يتضمن رؤى وتفسيرات وأطرًا نظرية وفكرية متباينة. وإذا كانت تلك الاتجاهات الكلاسيكية قد قدمت إسهامات نظرية ومنهجية وتفسيرية للعديد من المشكلات الاجتماعية للمجتمعات الأوروبية خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، إلا أن كلا منهما قد تعرض للعديد من الانتقادات التي تجعل من الصعوبة الآن الاعتماد على كلتا النظريتين في تفسير الواقع الاجتماعي المتغير، والمشكلات الاجتماعية المتغيرة التي أفرزها هذا الواقع ليس فقط على صعيد البلدان النامية، ولكن أيضا على الصعيد العالمي وبخاصة منذ الخمسينيات وحتى الآن.

غير أن التفسيرات التي قدمتها البنائية الوظيفية للمشكلات الاجتماعية بعامة ومشكلة البطالة بخاصة، قد اختلفت اختلافا جذريا عن تلك التي قدمها منظرو التبعية للمشكلة ذاتها. ويرجع هذا الاختلاف إلى عوامل عدة لعل من أهمها : اختلاف المنطلقات الفكرية والنظرية والأيدولوجية للمنظرين في كلا الاتجاهين من ناحية، واختلاف

وتباين تلك المشكلات من مجتمع لآخر من حيث معدلاتها وعواملها وآثارها من ناحية أخرى.

وانطلاقاً من ذلك، يمكننا أن نعرض بإيجاز لأهم الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في دراسة مشكلة البطالة فيما يلي :

أولاً : النظريات الاقتصادية ودراسة مشكلة البطالة :

لقد أسهمت النظريات الاقتصادية المختلفة التقليدية والحديثة في دراسة مشكلة البطالة ونستطيع حصر تلك النظريات في نوعين أساسيين هما : **النظريات الكبرى** Macro في مقابل **النظريات الصغرى** Micro. وعلى الرغم من أن هناك فروقا واضحة بين هذين النوعين من النظريات، إلا أن هذه التفرقة تعد في حد ذاتها مشكلة. وتعرف النظريات الاقتصادية الكبرى Macro economics على أنها دراسة الاقتصاديات ككل بمنظور عام أو كامل. في حين يمكن تعريف النظريات الاقتصادية الصغرى Microeconomics على أنها دراسة وحدات الاقتصاد وبخاصة الأفراد والشركات.

1 - النظريات الكبرى الماكرو Macro :

وتأتي أهمية النظريات الاقتصادية الكبرى من تأثيرات التفاعل بين الوحدات المكونة لهذا الاقتصاد بمعنى " أنه لو حاول كل الناس أن يوفروا في شراء منتجاتهم، فإن أصحاب المنتجات سوف يصبحون أكثر فقراً، إن الدخل الاقتصادي سوف يقل عندما ينفق المستهلكون قدراً أقل في شراء منتجاته، ومن ثم فكلما وفر المستهلكون بقدر كبير، كلما أصبح الاقتصادي أكثر فقراً". أي أن العلاقة داخل هذه النظريات هي علاقة تأثير وتأثر بين الوحدات المكونة للاقتصاد. وعلى أية حال فإن التفرقة بين هذين الاتجاهين هي تفرقة نظرية، وذلك لأن الاقتصاديات الكبرى إنما تبنى أساساً على الاقتصاديات الصغرى. ومن ثم يصبح التساؤل الرئيسي : هو هل يكمن مصدر البطالة في اقتصاد الشركات أو الأفراد ؟ أم يكمن مصدر البطالة في التفاعل بين الوحدات المختلفة للاقتصاد؟⁽¹⁾.

للإجابة على هذا التساؤل، انطلقت النظريات الكبرى من عدة اتجاهات نظرية يمكن حصرها على النحو التالي :

أ - المنظور الكلاسيكي: نظرية الأجور المرتفعة High Wages :

يؤكد هذا المنظور أن مشكلة البطالة هي مشكلة الاقتصاديات الكبرى، ومن ثم يرى أصحاب هذا المنظور أن البطالة اللاإرادية Involuntary unemployment ظاهرة قصيرة الأمد Short - Term تنتج من التناقض بين مستوى الأسعار ومستوى الأجور، وأنها نتاج الأجور المرتفعة جداً. ويرى هذا المنظور الكلاسيكي أنه يجب في بعض الأوقات أن تنخفض مستويات الأجور وألا يكون هناك بطالة لإرادية، إلا أنه سوف تظهر البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment التي تنتج عن الفترة الانتقالية من ترك الوظيفة الأساسية و البحث عن وظيفة أخرى⁽²⁾.

ويؤكد علماء الاقتصاد أن هناك ارتباطاً وثيق الصلة بين البطالة ومستويات الأجور. فعادة ما يرتبط قرار العمل أو عدم العمل بمستوى الأجر. ومن ثم يؤدي انخفاض الأجور في أي مجتمع إلى ارتفاع معدلات البطالة، وإذا كان أجر العامل يتحدد بناء على

العرض والطلب من العمالة، فإن معدلات البطالة أيضاً تتحدد بتفاعل قوى العرض و الطلب على العمل، فإذا كان العرض من العمل أكبر من الطلب عليه فهذا يعني ظهور البطالة في ذلك المجتمع والعكس صحيح،

وعلى أية حال لقد انقسم الاقتصاديون بصدد العلاقة بين البطالة ومستويات الأجور إلى اتجاهين متناقضين : **الاتجاه الأول** : يؤكد على ضرورة رفع الأجور في حالة البطالة حيث تتطلب حالة البطالة رفع مستويات الأجور حتى ترفع مستويات الدخل، وبالتالي ارتفاع مستويات الاستهلاك التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات الطلب على الإنتاج، مما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة للعاطلين.

أما **الاتجاه الثاني** : فيقف على طرف النقيض تماماً حيث يؤكد على خفض مستويات الأجور في حالة البطالة، وذلك من أجل الاستعاضة بعنصر العمل عن عنصر رأس المال (العدد، الآلات) في العملية الإنتاجية، مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج، وبالتالي خفض الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، ومن ثم زيادة الاستثمار، و الطاقة الإنتاجية، وبالتالي خلق فرص عمل من أجل تقليل معدلات البطالة⁽⁴⁾.

ب - المنظور الكينزي The Keynesian View :

على الرغم من ظهور منظور آخر مضاد للمنظور الكلاسيكي-وان كان مازال يستخدم منظور النظريات الكبرى-وهو المنظور الكينزي الذي ينظر إلى البطالة على أنها نتاج للعديد من العوامل التي يمكن تصنيفها إلى عدة عوامل أهمها العوامل البنائية Structural، فصلية Seasonal، دورية Cyclical، احتكاكية Frictional، ونقص المطلوب demand- deficient وان كان أهم هذه العوامل هو نقص المطلوب الذي ينظر إلى البطالة اللاإرادية على أنها توجد على المدى البعيد Long run، نظراً لأن نقص المتطلبات سوف يؤدي إلى نقص المبيعات التي سوف تؤدي بدورها إلى نقص الاستثمارات، التي تؤدي أيضاً إلى نقص المتطلبات مرة أخرى، وزيادة معدلات البطالة التي تؤدي بدورها إلى نقص في الاحتياج الكلي. وعلى هذا النحو فإن هذه الدائرة المفرغة في اقتصاد السوق الحر سوف تستمر ما لم تتدخل الحكومات في حلها ومواجهة تلك المشكلة⁽⁵⁾.

وفي حقيقة الأمر يُعد هذا النموذج الكينزي بشكل واضح منظور ماكرو لأنه يؤكد على العلاقات المتناقضة بين وحدات الاقتصاد المختلفة. على سبيل المثال لا الحصر قد يقوم أحد المصانع ببيع المزيد من إنتاجه إذا خفض أسعار هذه المنتجات مقارنة بأسعار المنتجات الأخرى، ولكن إذا قامت كل الشركات بتخفيض أسعار المنتجات، فلا تكون هناك شركة أفضل من الأخرى. ويؤكد هذا المنظور على أن النظرية الكلية للاقتصاد، إنما يعد أمراً هاماً في حل مشكلة البطالة، وليس النظر إلى وحدة واحدة، بمعنى آخر عدم التركيز على عامل واحد، بل النظر إلى العلاقة المتداخلة والمتشابكة بين العوامل المختلفة في النظر إلى تلك المشكلة⁽⁶⁾.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن النظريات الاقتصادية الكبرى الماكرو هي السبب في ارتفاع مشكلة البطالة في أوروبا. حيث يؤثر النمو الاقتصادي الأجنبي الفعال على كل البلدان تقريباً بما فيها البطالة، التي تنتشر عبر الحدود بسهولة، وهو ما تؤكد البيانات المختلفة. أن لب النظريات الاقتصادية الكبرى في تفسيرها لمشكلة البطالة يعد بسيطاً للغاية. فهو ينطلق من مقولة أساسية هي أن الأمم الأوروبية قد اعتمدت على سياسة التقلص المالي والسياسة المالية لتقليص التضخم الذي وصل إلى قمته في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينات. هذه السياسات التقصية كان لها تأثير مباشر على الناتج الوطني وسياسة التوظيف، وتأثير غير مباشر على البلدان الأجنبية عبر قنوات مختلفة⁽⁸⁾ هي :

- **القناة الأولى :** على الأسواق العالمية، فالأسواق الأوروبية تعكس علاقة التأثير والتأثر نظراً لتمامسها. ومن ثم فإن سياسة تقصية في دولة واحدة سوف يؤثر بشكل مباشر على انخفاض الطلب في كل مكان في أوروبا، فعلى سبيل المثال إذا كانت فرنسا وألمانيا تستوعبان الحصة الكبرى من الصادرات الأوروبية، فإن التأثير سوف يكون بلا شك على الدول الصغيرة مثل بلجيكا وهولندا.

- **القناة الثانية :** تكون من خلال الأسواق الرأسمالية الدولية International Capital Markets فمن الممكن لدول مثل الولايات المتحدة واليابان وألمانيا أن تحافظ على بعض الاستقلالية في سياساتها المالية وخاصة خلال العقدين الأخيرين، وفي المقابل توجد بعض الدول الأوروبية التي لا تستطيع الاعتماد على نفسها في هذا المجال. ومع بداية التسعينيات فإن معاهدة Maastricht وتأسيس البنك المركزي الأوروبي European Central Bank قد خلق بعض هذه الترتيبات أو هذه المشكلات.

- **أما القناة الثالثة :** فتتمثل في أسواق التبادل الأجنبية العالمية International Foreign Exchange Markets في الاقتصاد الموحد لأوروبا الغربية، لو أن إحدى الدول نجحت في زيادة معدلات النمو، فإن ذلك يكون ذا معنى هام أو خطير بالنسبة لأوروبا، فالنمو الاقتصادي السريع يكون محتوماً ويقود إلى عجز كبير في الميزانية من خلال زيادة كمية الواردات التي تتخطى نمو الصادرات، فإذا حقق أي بلد نمواً سريعاً، فإن ذلك سوف يؤثر على قيمة العملة أو التكيف مع السياسات الاقتصادية التقصية. فالنظام السياسي والاقتصادي الموجه نحو عملة واحدة يتطلب استقراراً نسبياً في تغير معدلات التبادل. وقد أصبحت عملية التقليص بشكل عام هي الطريق الذي يمكن اختباره. ولسوء الحظ أن التوسع في الاقتصاديات الأوروبية المستقلة جعل من الصعب اختبار تأثير السياسة في كل قطر من الأقطار.

2 - النظريات الصغرى (الميكرو) :

إذا كانت النظريات التقليدية للبطالة هي نظريات ذات منظور اقتصادي كبير لأنها تركز على المفهوم الكلي، فإن هناك مجموعة أخرى من الاتجاهات النظرية التي تقف على طرف النقيض من النظريات الكلاسيكية، وتؤكد على المظاهر الاقتصادية الصغيرة للبطالة، ومن أهم هذه الاتجاهات النظرية :

أ - الأجور الفعالة Efficiency Wages :

وهي إحدى النظريات الاقتصادية الصغيرة التي تفسر البطالة، ويمكن توضيح المنطلق الذي تتعامل به هذه النظرية على النحو التالي : إذا افترضنا أن العمال يختلفون فيما بينهم ليس فقط في النوعية والقدرات، ولكن أيضا في احتمالية أن يتهربوا من العمل، بمعنى أن هناك أفرادا أكثر تكاسلا ً من الآخرين وبالتالي يكونوا أقل رغبة في العمل بشكل شاق. ولكن هؤلاء الأفراد عندما يوضعون تحت المراقبة فإنهم سوف يعملون بشكل أفضل عما لو ظلوا بدون مراقبة. وبالتالي فإن صاحب العمل يكون مهتما بتكلفة الإنتاج (معدلات الأجور) وهذه التكلفة تعتمد على إنتاجية العمال، ومن ثم يصبح الهدف ليس تقليل الأجر وإنما تقسيم الأجر على الإنتاج. ومن أجل تحقيق ربط الأجر بالإنتاج يصح أمام خيارين : **الأول** : يمكن زيادة الإنتاج بزيادة مراقبة الأفراد **والثاني** : زيادة الإنتاجية بزيادة الأجور. والسبب في ذلك هو أنه كلما زادت الأجور أصبحت تكلفة التهرب من العمل أعلى، لأن زيادة الأجور تعني أنك عليك أن تعمل أكثر حتى تحصل على هذا الأجر، كما أن صاحب العمل يريد أن يدفع أجورا أعلى ليمنع العمال ذوي الكفاءة العالية من أن يغادروا أو يتركوا عملهم.

لقد أصبح من الواضح أن مصنعا ً ما يمكنه أن يدفع أجورا أعلى من المصانع الأخرى، ولكنه ليس المصنع الوحيد الذي يقوم بذلك. فكل المصانع ترفع الأجور لمنع ظاهرة التهرب من العمل، ولكن هذا يخلق مشكلة، إذ لو أن كل المصانع رفعت الأجور، فإن الميزة الخاصة بارتفاع المرتبات في مصنع ما سوف تختفي، ومن ثم يصبح حل هذه المشكلة هو خلق جماعة دائمة من المتعطلين، كما أن مستوى الأجور المرتفعة يخلق موردا ً زائدا ً للعمل، إلا أن هذا المورد الزائد لا يؤدي إلى نقص في مستوى الأجور لأن هذه الشركات تعلم أنها في حاجة إلى بعض المتعطلين الذي يعملون كحافز للعمال الموظفين حتى لا يتهربوا من العمل. ويمكن أن ينتج هذا الحافز من ارتفاع كبير في معدلات البطالة. وعلى هذا النحو فإن الأجور تؤدي وظيفتين أساسيتين هما : **الأولى** : هي الدفع المستمر لا استخدام الموارد. **والثانية** : هي كحافز لعدم التهرب من العمل. وكنتيجة للوظيفة الثانية التي تقوم بها الأجور تصبح البطالة ظاهرة توازنية دائمة

ب - نظرية الداخل والخارج The Insider - outsider theory :

ظهرت نظرية الداخل والخارج كأحد البدائل النظرية للنظرية الاقتصادية الصغرى Micro-Economic في دراسة مشكلة البطالة. ويدور محور هذه النظرية على فكرة دورة تكاليف العمل أو إعادة تنظيم تكاليف العمل The Turnover Costs of Labour، ويعني هذا أن هناك تكاليف ذات دلالة تتمثل في الأجور وتدريب العاملين. ولم يتوقف الأمر عند حد هذه التكاليف الخارجية، وإنما هناك عوامل داخلية أخرى يمكنها أن تزيد تكلفة هذه الدورة عن طريق رفضها التعاون مع أجور من هم في الخارج (العاطلون). ونعني بالداخلين هؤلاء الأفراد الذين يمتلكون وظيفة بالفعل، ويستطيعون أن يحصلون على قوة السوق نظير أجورهم أو ما يمتلكون من أجور، كما أنهم يستخدمون هذه القوة أيضا فيما بعد للحصول على أجور أعلى، وعادة ما نجد أصحاب الأعمال يمنحون هؤلاء العاملين رحابة الصدر، وأجور أعلى، لأن هذا ببساطة أكثر فائدة لهم مقارنة بعملية دورة تكاليف العمل أو إعادة

تنظيم تكاليف العمل. وهناك بالطبع قصور في هذه العملية على سبيل المثال، إذا كان الداخلون (الذين يعملون بالفعل) يطالبون بشكل متزايد برفع الأجور، فإن الأمر سيصبح أكثر فائدة لأصحاب الأعمال إذا قاموا بطرد هؤلاء العاملين وتوظيف من هم في الخارج (المتعطلين). ولكن طالما أن الداخلين يتصرفون بعقلانية ومنطقية فإنهم سيصبحون قادرين على رفع أجورهم فوق مستوى السوق ومن ثم يدعم مشكلة البطالة اللاإرادية⁽¹⁰⁾.

ولكن قد يتساءل البعض لماذا يصبح المتعطلون في موضع يتنافس مع الداخلين أصحاب التكلفة العالية نظراً لارتفاع أجورهم؟ وتكمن الإجابة على هذا التساؤل في اقتصاديات التوازن. فالداخلين يستطيعون بسهولة أن يقترضوا كما أن لديهم ميزة الخبرة، ويمكنهم أيضاً أن يدخلوا في أفعال تعيق الخارجين، ومن ثم فإن التهديد النابع من الخارجين لا يصبح تهديداً كبيراً.

لقد قسمت النظرية السوق إلى قطاعين : قطاع أولى، وآخر ثانوي، وحقيقة الأمر أن العمال ليسوا في وضع يسمح لهم أن يطلبوا كل ما يريدون، فالعمال في القطاعات الأولية هم الذين يمارسون قدراً بسيطاً من قوة السوق، ويقومون بالوظائف التي لها دور أقل تكلفة نسبياً، ولا يتطلب منهم عادة مهارة كبيرة، وهم من يطلق عليهم أصحاب الياقات الزرقاء Blue-collar (الطبقة العاملة)، وتكون أجورهم منخفضة. وفي المقابل يتميز قطاع السوق الثانوي بوجود أفراد ذوي مهارات متخصصة وعالية ويطلق عليهم أصحاب الياقات البيضاء White-collar وتدفع لهم أجور مرتفعة. وفي ضوء ذلك فإن النظرية لم تستطع أن تفسر السوق الكلي للعمل، وترى أن البطالة تنتج فقط من وجود أفراد خارج القطاع الثانوي، وتعنى قلة دورة التكلفة في القطاع الأولي، كما أن هذه النظرية لم تستطع تفسير البطالة في هذا القطاع (الأولي)، ومن ثم ترى أن حل مشكلة البطالة إنما يكمن في ظهور الاتحادات التي تزيد من قوة السوق لدى العاملين.

كما ظهرت أيضاً بعض النظريات الأخرى التي حاولت تفسير مشكلة البطالة وإن كانت في واقع الأمر نظريات جزئية تركز كل منها على جانب معين وتتمثل هذه النظريات في ثلاثة نظريات أساسية هي : 1- نظرية البحث Search Theory 2- نظرية التعاقد Contract Theory 3- نظرية المقايضة Bargaining Theory. أما نظرية البحث فتري أن البطالة هي نتيجة بحث العمال عن وظائف جديدة وذات أجور مماثلة.

3 - التحليل المنهجي للنظريات الاقتصادية:

يقدم الاقتصاد الكلاسيكي مداخل أفضل للتفسير، وبالتالي لعلاج، نقص التشغيل في بلدان العالم النامي، وذلك بالمقارنة بالاقتصاد الكلاسيكي المحدث Neoclassical، إذ قام الاقتصاد الكلاسيكي باستثناءات محدودة، على نظريات أجل طويلة، مع التركيز على تراكم رأس المال، كمصدر الطلب على العمل. ولا خلاف على أن التطورات النظرية في الاقتصاد اهتمت أساساً بأوضاع الاقتصاديات الرأسمالية الناضجة، مما جعلها قاصرة بشكل واضح على معالجة وافية لتطور الاقتصاديات النامية. فعلى سبيل المثال قام التحليل الكلاسيكي المحدث على مفهوم التوازن العام في مرجع زني ساكن. ولكن هذا

لم يمنع أصحاب هذه المدرسة من الادعاء بأن أدواتها قابلة للتعامل مع قضايا التخلف و التنمية، وان لم يكن ذلك سوي ادعاء غير مقبول. فبينما يهتم التحليل الكلاسيكي المحدث بالحركة على منحنى ثابت - الكم-، نتيجة لتغير أسعار العوامل Factor Prices، فإن قضايا النمو والتغير الهيكلي تعني الانتقال من منحنى ثابت - الكم - إلى آخر، وهذا أمر ليس فيه للتحليل الكلاسيكي المحدث قول كثير. والواقع أنه حتى بعض الاقتصاديين المحدثين يعترفون بعجز هذا التحليل عن معالجة الجانب الحركي Dynamic⁽¹¹⁾.

بالإضافة إلى ذلك فإن المنظرين الاقتصاديين المحدثين لا يعترفون إلا بشكل واحد من نقص التشغيل البطالة السافرة، ويرجعونه في الأساس إلى الاختيار الفردي. أي أن البطالة السافرة في جوهرها طوعية Voluntary، إذ يمكن دائماً أن يوجد عمل إذا انخفض الأجر إلى المستوى المناسب في سوق العمل. وفي هذا اختزال شديد لمشكلة البطالة في البلدان النامية. كذلك يختلف تشخيص مشكلة البطالة هيكلياً في الاقتصاديات النامية عن الاقتصاديات الصناعية، حيث يتصل في الثانية بقصور الطلب الفعال بينما يرتبط في الأولى في الجوهر بقصور الطاقة الإنتاجية. وقد دعا هذا إلى اعتبار النظرية الكينزية غير مناسبة لمعالجة مسألة البطالة في البلدان النامية. إلا أن بعض الكتابات من منطلق (الكينزي) قد أبرزت بعض النواحي الجزئية التي تقدم بصيصاً من أمل، في مواجهة مشكلة البطالة في البلدان النامية، مثل حوافز تشجيع الادخار والاستثمار والإنتاج والحوافز الإيجابية للعمل والإنتاجية.

لقد أظهرت تطورات الستينيات قصور التصورات النظرية الأولى، فالاقتصاديات التنمية development economic والتي قامت على تدخل الدول في اقتصاد منتج للمواد الأولية. ويلخص "جود فري" الوضع النظري والمنهجي للاتجاهات الاقتصادية في تفسير مشكلة البطالة بقوله أن هناك حاجة لتقييد الاتجاه بعيداً عن التركيز على التصور الاختياري choice the erotic للاقتصاد المحدث إلى أسلوب أكثر تنوعاً. وينبغي أن يكون هذا المنظور أو البديل حركياً وطويل الأمد، ويتمركز حول تراكم رأس المال و النمو. ويهتم بالتقييد الهيكلي السريع عوضاً عن التوازن، أي بانتقال المنحنيات بدلاً من الحركة عليها، عالمياً، بدلاً من قطرياً في نطاق التحليل متفادياً أغلوطة التكوين fallacy of composition في وصف السياسات⁽¹²⁾.

وهذا هو منتهى الأمل في الوضع النظري والمنهجي الاقتصادي لتغير مشكلة البطالة أو نقص التشغيل ولكنه غير كاف لفهم وتحليل مشكلة البطالة في البلدان النامية بوجه عام وفي الوطن العربي بوجه خاص. وظاهرة البطالة في العالم النامي تعنى قصور توظيف الطاقات البشرية في الإنتاج للوفاء بالحاجات الإنسانية المادية و المعنوية في هذه المجتمعات، هذا في الوقت الذي نجد أن مستوى إشباع الحاجات الإنسانية في وضع متدنٍ في تلك المجتمعات، بل والعامل الوسيط بين هذين الجانبين هو ضعف البنية الإنتاجية لمجتمعات العالم النامي، ومن ثم فإن قيام التنمية في هذه المجتمعات بمعنى تطوير الطاقات البشرية واستغلالها عن طريق عمليات التأهيل و التوجيه المجتمعي في سياق قدرة ذاتية في الثقافة الهادفة لإنتاجية الحاجات الإ

إنسانية في ظل أنساق إنتاجية متطورة تقيض تغيراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً
هيكلياً في البلدان النامية.